

وجهة نظر



إبراهيم المحمدي

فجعت الأمة العربية والإسلامية أمس برحيل سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ويفقدان الشيخ زايد خسرت الشعوب العربية قائداً فذاً ورجلاً حكماً وزعيماً قوياً كرس كل حياته لأجل عزة ورفاه شعبه وحرية وكرامة أمته.

لقد بدأ حياته شاباً طموحاً، وأطلع على أصول الدين، وحفظ القرآن الكريم، ونسج من معانيه نمط حياته.. مارس طقوس أهله وأقربائه، وحافظ على تراث أبائه وأجداده، وتبشع من نقاء وصفاء ورحابة بيئته، حيث نما وترعرع شاباً يافعاً يتفقد بالحيوية والنشاط، متلهفاً للعلم والمعرفة ولاكتشاف قوانين هذا العالم وتكويناته، وكان شجاعاً مقداماً منذ طرارة عوده.

طرق باب الآب واستقى منه، وولج بوابات التاريخ، وأطلع على سيرة الآباء وبطولات الأجداد وملاحم السلف الصالح، وشكل من روح التاريخ التليد لأمانة معالم رؤيته للعالم وفلسفته للحياة، وكان حلقة الحاضر الزاهر بين ماضي الأمة المجيد ومستقبلها المشرق.

أتمنى الشيخ زايد - رحمة الله تغشاه - فرسه ومضى يقدم الصفوف في رحلة كفاح ونضال وبناء شاققة ومثمرة أسست لتاريخ جديد اندمج فيه حكاية رجل وقائد بتاريخ حافل بالبعزات للعبع الشقية في الإمارات العربية المتحدة.

فخلال فترة زمنية قياسية استطاعت دولة الإمارات، تحت قيادة الشيخ زايد وإخوته أعضاء المجلس الأعلى لحكام الإمارات، أن تصل إلى مصاف الدول الأكثر تقدماً، ليس في المنطقة العربية، ولكن في العالم.. وقد كانت التجربة الاقتصادية الفريدة والمعاصرة بنجاحها التي أسسها وأرسى قواعدها الأولى الشيخ زايد، من أبرز القومات التي أتت إلى ذلك النهوض التنموي والاقتصادي، وبلغت بشعب الإمارات العربية المتحدة إلى هذا المستوى الرفيع من العلم والسياسة والرفاه الاجتماعي والاستقرار السياسي.

رحم الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وأسكنه فسيح جناته، وإلهم أهله وذويه وكافة أبناء الشعب الإماراتي والأمة العربية والإسلامية الصبر والسلوان.

almalemi@hotmail.com

..ولماذا لا نقول الحق؟



أحمد عبدربه علوي

جاءت ووجدت في انتظارها هذا الكم من المشاكل الضاغطة على عصب الاقتصاد وأخذت في معالجتها ومحاولة إنعاش الأسواق، ولا يمكن أن ننكر أنه يمكن من السيطرة على الانفلات في الاستيراد الاستهلاكي وتحقيق الاستقرار في قيمة الريال بصورة مرضية وميسرة، ولم تكن الحكومة تلتقط أفضالها وترتب أولوياتها حتى وقعت - لسوء الحظ - هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وقبلها وبعدها الأحداث التي وقعت للمدبرة (كول) وللبحارة الفرنسية (اليمبورج) في عرض ساحل المكلا حضرموت ومن ثم لحقتها أحداث صعدة وغيرها، حيث تأثرت بلدنا من هذه الأحداث (اقتصادياً) وبذلت الحكومة الجهد جهداً دولياً لاحتواء آثار هذه الصوالت المؤلمة، وتمكنت من معالجة جزء كبير منها، وكانت الضخائر المتوقعة بالمليارات من البريات، ولكن وبفضل القيادة السياسية في بلدنا انحسرت إلى أقل من ذلك، وتحرص الحكومة على الحد من الاضرار حسب تعليمات فخامة الأخ على عبدالله صالح، رئيس الجمهورية - حفظه الله - ويبحث في أضيق الحدود.

ورغم الظروف الصعبة، إلا أن الأخ عبدالقادر باجمال استمر بالعمل الدؤوب والتفاوض في مواجهة المشاكل الموروثة والكوارث الطارئة والخارجية عن إرادته، ولكن الزواج لا يأتي مرة واحدة، وعلى حد قوله في إحدى لقاءاته فإن هناك مؤشرات واقعية، على أن الاقتصاد اليمني في تحسن متصاعد وفي الطريق إلى انعاش متدرج وامن.

وأستعمل: لماذا لا ننظر إلى الجانب المضي من الصورة من مشروعات الدولة الكبرى العديدة التي لا داعي لنكرها هنا؟ ولماذا نتوقف أمام الجانب المعتم للحوادث والأزمات الطارئة التي حدثت في بلدنا؟

إذا كان الهدف لدى البعض هو التغيير لمدرك التغيير، فإن ذلك لن ينجي بالتحول السحري، بل إنه يزيد المشاكل القائمة تعقيداً، وقد يؤثر على الاستقرار.

وللموضوع بقية

الحكومة وكل ما تحقق من وعود قطعتها الحكومة على نفسها. للأسف أن البعض لا يرى إلا نصف الكوب الفارغ، وهناك من يتصور أن ذكر الإيجابيات نفاق وذكر السلبيات شجاعة، مع أن ميزان العدل له كفتان، وكل إنسان له سلبيات وإيجابيات، وكل مؤسسة وكل مشروع وكذلك الحكومة لها سلبيات ولها إيجابيات، ولم يقل أحد، حتى الحكومة نفسها، أنه بلغ الكمال.

وحتى مع وجود سلبيات في أعمال الحكومة الصالحة التي وقعت للكفة الأخرى من الميزان فيها إيجابيات وفيها أعمال لصالح الوطن ولصالح المواطنين، والإنصاف يقتضي أن نحاسب الحكومة بميزان العدل ونضع السلبيات في كفة والإيجابيات في كفة لنرى أيهما أثقل وزناً وأكثر أهمية، ويبدو أننا نحمل حكومتنا الرشيدة أكثر مما تحتمل، ولذلك تعالوا نسأل أنفسنا نحن الشعب اليمني: ماذا نحن ناوون مع الواقع بكل ما فيه من إيجابيات في نعمها وبكل ما فيه من سلبيات كي نحبها؟ نعم تعالوا نواجه واقعنا بمنتهى الصراحة وبكل واقعية، وتعالوا نسأل أنفسنا أين نحن الآن؟ وما هو المطلوب منا كي نتجاوز هذا الواقع ونحلّق مع الألفية الثالثة ونلحق بكل ما فاتنا من علوم وتقدم؟ أما كلام الإشاعات المغرضة فهو لا يقدم ولا يؤخر.

لا ندري لماذا نعلق دائماً شمسنا مشكلنا المزمنة والأزمات الطارئة على شجاعة الحكومة ولا نقاسم المسؤولية معها؟ لماذا نطالب رئيس الوزراء - وهو حقاً يبذل مجهودات عظيمة في مهام مسؤوليته - بالتحول السحري الخارجة عن قدرته وما هو متاح لحكومته؟ ولا ندري لماذا تلك الحملة الجائرة على شخص الأستاذ عبدالقادر باجمال؟

وللحقيقة والإنصاف فإن شجاعة باجمال ليست وحدها المسؤولة عن معالجة المشاكل والأزمات، وأي رئيس للوزراء لا يمتلك خاتم سليمان ولا مصباح علاء الدين لكي يجد الحلول بين يوم وليلة ولكي يتنصّل الكوارث ويتجنب الأزمات في ظل ظروف داخلية وعالمية صعبة وضائقة اقتصادية خانقة. دعونا نتعرف بحقيقة أن حكومة باجمال

والحقيقة فإن رئيس الوزراء يمتلك الشجاعة في اتخاذ القرار، ولذلك عمل على الكثير من الإنجازات، ويلاحظ الكثيرون ما لديه من قوة دفع قوية على أسس سليمة تساهم في تحقيق مزيد من الإنجازات والحفاظ على المكتسبات الاقتصادية وعدم السماح بالفرط فيها من خلال ما يمتلك من خبرة ودراية في الكثير من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية... الخ، وسرعة الحزم والحسم في معالجة أي تطورات طارئة وضمان التنسيق والإنسجام والثقة المتبادلة بين أعضاء الوزارة مع الالتزام بروح التعاون، باعتبارهم فريقاً واحداً ينسب إليهم جميعاً أي نجاح على أساس أن المسؤولية تضامنية للوزارة كلها، وتحديد دقيق للمسؤولية وللنصب الوزاري، بغض النظر عن الأشخاص، بما يضمن وحدة العمل الواحد والتسهيّل في تسخير العمل وإعداد أكثر من خطة عملية لخلق أكثر من صف ثان من القيادات بما يسمح بإمكانية وجود أكثر من اختيار لشغل المناصب مع مشاركة الفكر والجهد الشباني في تحمل مسؤولية القيادة والتنفيذ، كما يدلّ الأخ رئيس الوزراء بمجهودات كبيرة في تسخير عمل الحكومة وفقاً للأسس العلمية السليمة إلى عصر التكنولوجيا استثمارها في تحقيق طفرة اقتصادية تزيد من دخل الدولة والفرد.

إن من يقرأ نشأة الإنجازات التي قدمتها الحكومة وفقاً للأخ عبدالقادر باجمال، رئيس مجلس الوزراء، سيرى الجهد الخارق الذي بذلته الحكومة في كل المجالات، وسيرى أن حكومة باجمال استطاعت أن تحقق الكثير، ولا شك في أن لغة الأرقام لا تكذب، ومجلس النواب بلجانه المتخصصة يستطيع أن يؤكد ما بذلته الحكومة من جهد فاق الوصف، وهو ما ينبغي ولابد أن يضع المجلس في اعتباره عند مناقشة مسودة مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي القادم ٢٠٠٥ وبقية برامج الحكومة، التقارير الواضحة التي سبق أن قدمتها الحكومة برئاسة الأخ باجمال في أكثر من لقاء أو اجتماع يرصد فيه كل ما تم إنجازه من أعمال وبرامج ومشروعات نفذتها

المساعدات اليابانية.. وآلية تنظيم جهود شركاء التنمية..!

تخوض بلادنا غمار التنمية الشاملة من خلال نظام السلطة المحلية للقيام بعملية التحول إلى اللامركزية المالية والإدارية وتمنح المحليات صلاحيات إدارة وتنمية واقعية المحلي وانهاضه وذلك بالاستناد إلى استقرار حاجيات ومتطلبات المجتمع في الوحدات الإدارية واستيعابها في خطة تنمية سنوية لكل وحدة إدارية والاستفادة من مواردها المحلية المختلفة لتمويل تلك الخطة وترجمتها إلى مشاريع وخدمات تلبى احتياجات المجتمع المحلي وتلبية متطلباته الملحة والضرورية.

ولتصويب مسار هذه التجربة ورفدها بعوامل النجاح نتنقد المؤتمرات السنوية التقويمية وفيها يتم الوقوف على تجربة السلطة المحلية والتعرف على مواطن القصور التي تكتنف سير الإدارة كما ونحسن من نوعيتها. ومن نتائج ذلك التقويم المستمر والمتواصل تم الخروج

بالبالغ لتقدي وتقييم جهود المنظمات الدائمة والدول المانحة التي لها إسهامات فاعلة في المجالات التنموية المختلفة.. فتم بذلك تضييق العشوائية والتكرار في تنفيذ المشاريع الخدمية المتعددة التي كانت تقوم بها هذه المنظمات والدول من قبل.. أثناء نشاط الهيئات التعاونية والمجالس المحلية السابقة.. فكانت تتم عملية توزيع وتنفيذ المشاريع المقدمة كمساعدات للعديد من المديرات والمحافظات اعتمداً على المتابعة والبطالة والتريد من قبل الهيئات الإدارية للمجالس المحلية أو من قسبل الشخصيات الاجتماعية سواء كان ذلك في مجال التعليم أو المياه أو الصحة أو غير ذلك.

هذا في الوقت الذي كان يتم فيه تنفيذ مثل هذه المشاريع من قسبل الدولة فسينتج عن ذلك تكرار وتكدس في المشاريع في مناطق معينة بينما تحرم منها مناطق أخرى.

وفي سياق تنفيذ الآلية الجديدة والمقترحة لتنسيق وتنظيم جهود المنظمات والدول المانحة كشركاء في عملية التنمية تركز هذه الآلية من خلال تنفيذ المشاريع الخدمية المختلفة على الدراسة والاستقرار والتحليل والاحتياج ليعتم وفق ذلك التعرف على مساهمة المساعدات التي يمكن أن تقدمها هذه المنظمة الدائمة أو تلك.. وذلك من قبل وزارة الإدارة المحلية والتي تقوم بدورها بتحديد المساهمات أو المديرات التي تتفكر في المشاريع أو الخدمات الضرورية والملحة ومن ثم تحديد المنظمات والدول المانحة التي يمكن أن تعطي تلك الاحتياجات أو ذلك النقص في المشاريع الخدمية المطلوبة وبالتنسيق مع الوزارات المختصة والمعنية كما تعتمد أيضاً في تحديد تلك الاحتياجات على التقارير التي ترفع إليها من قسبل السلطات المحلية في المحافظات والمديرات المختلفة.. والتي تكون دورها قد استقرت وفقاً للآلية وعملت على استجابتها ومتطلباتها وترتيبها المحلية والسبئية التي تقوم باعدادها وذلك تجنباً لحدوث أي تكرار أو ازواج إلى تنفيذ المشروعات التي سبق الشروع بها في سياق عملية التنمية المحلية.



سامي الحداد

وتكدس في المشاريع في مناطق معينة بينما تحرم منها مناطق أخرى.

وفي سياق تنفيذ الآلية الجديدة والمقترحة لتنسيق وتنظيم جهود المنظمات والدول المانحة كشركاء في عملية التنمية تركز هذه الآلية من خلال تنفيذ المشاريع الخدمية المختلفة على الدراسة والاستقرار والتحليل والاحتياج ليعتم وفق ذلك التعرف على مساهمة المساعدات التي يمكن أن تقدمها هذه المنظمة الدائمة أو تلك.. وذلك من قبل وزارة الإدارة المحلية والتي تقوم بدورها بتحديد المساهمات أو المديرات التي تتفكر في المشاريع أو الخدمات الضرورية والملحة ومن ثم تحديد المنظمات والدول المانحة التي يمكن أن تعطي تلك الاحتياجات أو ذلك النقص في المشاريع الخدمية المطلوبة وبالتنسيق مع الوزارات المختصة والمعنية كما تعتمد أيضاً في تحديد تلك الاحتياجات على التقارير التي ترفع إليها من قسبل السلطات المحلية في المحافظات والمديرات المختلفة.. والتي تكون دورها قد استقرت وفقاً للآلية وعملت على استجابتها ومتطلباتها وترتيبها المحلية والسبئية التي تقوم باعدادها وذلك تجنباً لحدوث أي تكرار أو ازواج إلى تنفيذ المشروعات التي سبق الشروع بها في سياق عملية التنمية المحلية.

يتمكن الطالب من المذاكرة في هدوء وسكينة وكل طلباته أوامر كما أن المستوى التعليمي للأب متقدم.

أما طلابنا فأقله خبير معين لهم فالمستوى التعليمي للأب والأم جيد ومع ذلك لا نجد متابعة للأبناء الأب مشغول في الصباح وبعد الظهر يذهب صباحاً وبعد الظهر في التفريضة وفي أيام الامتحانات لا يتم الاهتمام الكافي بالأبناء ولكن ورغم هذه الظروف المعيشية يتفوق الطالب اليمني على زملائه العرب بشهادة المدرسين العرب الموجودين في اليمن فالعالية من الطلاب اليمنيين يتمتعون بذكاء حاد وبقدرة على الفهم السريع على الرغم من صعوبة المنهج الدراسي وهنا اطالب باعادة النظر في بعض المناهج لمختلف المراحل الدراسية حيث أثبتت الأيام أن البعض منها فوق مستوى الطالب والمدرس على حد سواء

والمنهج المدرسي في أي دولة من دول العالم يخضع للتعديل المستمر إذا كانت هناك مصلحة للطلاب تقتضي ذلك.

ختاماً أتمنى على الأخ الدكتور عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم أن يبادر إلى استغلال المبالغ التي كانت مرصودة بالدولار لدفع مرتبات المدرسين العرب وذلك في تحسين مرتبات المدرسين وستحسب له وللبلاد الكفاء الذي يعمل معه هذه الخطوة ولن ينسى له المدرسون اليمنيون هذه اللقطة الانسانية.

إحلال.... ولكن!



يحيى محمد الكستبان

وهنا ألفت عناية الاخوة لجنة إعداد المنهج الدراسي بان عليهم أن يراعى عند البدء في إعداد وتأليف المنهج الدراسي مستوى وأعمار أبنائنا الطلاب والمجتمع المحيط بهم فالطلاب اليمني يختلف عن الطالب المصري والسوري وغيرهم من الطلاب العرب لأن أولياء أمور هؤلاء الطلاب العرب يحيطون بالأدهم برعاية خاصة ومتابعة يومية لما يتم دراسته في نفس اليوم الدراسي وبصورة مستمرة حتى نهاية العام الدراسي والاستعداد لامتحانات نهاية العام. وقبل الامتحانات تفرص حالة الطوارئ في المنزل كي

يعتبر القرار الذي أصدرته ونفذته بشجاعة وزارة التربية والتعليم بإحلال المدرس اليمني محل المدرس العربي في مدارسنا الحكومية خطوة جريئة تمنى لها النجاح والتوفيق.

لكن بقدر فرحتنا بهذا القرار الذي يتيح الفرصة للمدرسين اليمنيين أن يأخذوا فرصتهم في تدريس أبنائنا الطلاب وكذلك أن يتبحثوا للأخريين أن المدرس اليمني لا يقل كفاءة وأقتداراً عن المدرس العربي إذا تم تدريبه وتأهيله تأهيلاً عالياً عقب عملية الاختبار التي يجب أن تكون دقيقة لتخضع لأرتجال أو المجاملة لأن هؤلاء المدرسين سوف يكفون بتعليم وتأهيل أبنائنا الطلاب جيل المستقبل.

لكن نامل من وزارة التربية والتعليم بالإضافة إلى الاختيار الدقيق للمدرسين عليها أن تختار المنهج المناسب لأبنائنا فذات أكسابنا في كفاءة المراحل الدراسية.

وهنا ألفت عناية الاخوة لجنة إعداد المنهج الدراسي بان عليهم أن يراعى عند البدء في إعداد وتأليف المنهج الدراسي مستوى وأعمار أبنائنا الطلاب والمجتمع المحيط بهم فالطلاب اليمني يختلف عن الطالب المصري والسوري وغيرهم من الطلاب العرب لأن أولياء أمور هؤلاء الطلاب العرب يحيطون بالأدهم برعاية خاصة ومتابعة يومية لما يتم دراسته في نفس اليوم الدراسي وبصورة مستمرة حتى نهاية العام الدراسي والاستعداد لامتحانات نهاية العام. وقبل الامتحانات تفرص حالة الطوارئ في المنزل كي

الطعم مستساغاً.

ولكنها البيروقراطية التي لا تعرف إلا ما عرفته، وهي على أي الأحوال تعيد إنتاج نفسها من خلال مجموعة من الصور النمطية التي تريد إعادة إنتاجها في المجتمع. فالشخصية "الروشة" للأبناء لن نصب أصحاب "الروشة" إلا بالتحليل ليس فقط من شخصية "روشنيتها" بل أيضاً من ضعف المعرفة عن الأبعاد الدرامية الجدية للشخصية. وعندما تكون الصورة عن أولاد رجال الأعمال يمثل تلك السلبيات التي ظهرت في مسلسل "عيش أملك"، فإن رجال الحكومة يكونون قد قدموا الصورة التي يتعمنونها تماماً لهذه الطائفة، فلا يوجد رجال أعمال، وإنما طبقة حسية بدائية، لا يوجد لديها من المواهب إلا ما آل إليها دون استحقاق لكي تنفقه بلا أخلاق.

وبالطبع فإن البيروقراطية الفنية تصل إلى قمة أدائها البيروقراطي كما هي العادة مع المسلسلات التاريخية حيث تحصر النمطية في الأحداث والتعميل والملابس كما جرت في كل الأعمال الماضية. وهنا لا نجد إلا حالات نادرة من الأخبار والاشرار، ولا توجد حالات ملتبسة أو حائرة، والعالم منقسم على طريقة بن لادن بين فسطاط الحق وفسطاط الباطل، وبين دار الإسلام ودار الحرب، وبين العرب والعجم، المهم دائماً أنه على الجانب الآخر لا يوجد منطق، ولا توجد جدارة في القضية، ولا يوجد إلا شخصيات ملتوية عمياء عن الحق والحقيقة اللذين يوجدان لدينا دائماً بفيض وغازة.

هذه الأشكال النمطية المختلفة للعامة والخاصة، لأهل البلد في الأحياء الشعبية والمدن الساحلية، هي على الأرجح هروب من الفن ذاته وهو القاسم على الصراع والتنافس بين بشر وأفكار، ففي الغالبية من الحلقات التلفزيونية لا توجد قضية، وأقصى ما تقدمه هو مجموعة من النصائح والإرشادات الأخلاقية التي تقول بحب الوالدين والحفاظ على الحق في خلال الإشادة بالقيمة الأخلاقية وليس من خلال مواقف درامية تحض عليها. ومنذ سنوات كشفت البيروقراطية عن بعض من أفكارها عندما قدمت مسلسل الحاج متولي، ولكنها هذا العام قررت ألا تكشف عن شيء فحرمتنا حتى من مناقشة الأفكار الرجعية. وكل عام وانتم بخير!!

● كاتب عربي

تأملات سياسية في المسألة التلفزيونية!

● د. عبدالمعز سعيد

الانتاج الكبير، والقدرات البشرية القادرة على التجاوب معها. ولكن إلى هنا تنتهي الأخبار الطيبة، وتبدأ مجموعة من الأخبار العسيرة، فرغم وجود القطاع الخاص، وكثير من المبادرات الفردية، فإن الإنتاج العام الحكومي هو الآلة الصبارة التي تسيطر على قنوات التلفزيون المصري والعربي. وفي الحكومة والبيروقراطية فإن الاختيارات لا تكون حسب ما يريد ويرى الناس، وإنما تتحكم الأقدمية في الموضوع من أوله إلى آخره. فالنخبة الكبيرة من المهووبين أبطال المسلسلات المصرية لم يعد منهم أحد يتم اختياره للبطولة في السوق التنافسية الحرة لصناعة السينما التي خرجت منها الحكومة ويتحكم فيها مشاهد حر يدفع ثمن تذكرة لمشاهدة ما يريد مشاهدته، ويسبب له السعادة أياً ما كان معنى ذلك. ولكن نجوم الحلقات التلفزيونية المطولة جاؤوا جميعاً من الستينات والسبعينات لكي يقدموا لنا مرة أخرى في القرن الحادي والعشرين ما قدموه من تعبيرات قدموها خلال القرن العشرين.

والبيروقراطية بحكم التعريف هي مجموعة من القواعد المنتظمة المنظمة لحركة الناس، ولذلك فإنها تتميز بالرئاسة، وانعدام الخيال، وفقدان الرغبة في المحاسبة والاختلاف والصراع الذي هو جوهر الدراما فيما أعلم. فالأقدمية هنا ليست للأبطال فقط، وإنما أيضاً للأفكار المحركة للأعمال الدرامية، فلدنيا قصة للرجل الذي يعاني أزمة في منتصف العمر، وقصة للرجل الذي أحتفى عشرين عاماً وعاد ليتعامل مع أوضاع معقدة، وقصة للمرأة التي تصعد من السفح إلى القمة، وقصة أخرى للرجل الذي يفعل ذلك تماماً. وعند تركيب مجموعة من الأبطال القدامى على مجموعة من الأفكار القديمة فلا يجب أن يدهش أحد إذا ما كان الأداء بدوره قديماً وأضيف له ثقل الوزن وإجهاذ الستين وحتى الملل من تمثيل نفس المواقف على مدى ثلاثة عقود أو أكثر.

وبالطبع فإن المتاح من المعرفة الثقافية يقول إن الأدب لم يعرف إلا عدداً محدوداً من الحكبات الدرامية منذ تم اختراعها في الحضارة الهيلينية، ولكن الخيال في إعادة إنتاج هذه الحكبات أصبح ثورياً بكل المقاييس، وحتى عندما يعز الطالب فإن تغيير الأشخاص على الأرجح يجعل

أسبوع واحد قد مضى على شهر رمضان المبارك، ولذلك ربما كان من المبكر الحديث عن حالة التلفزيون المصري والعربي خلال الشهر المبارك، ومن المؤكد أن كاتب هذه السطور ليس خبيراً فنياً أو أدبياً حتى يقيم النصوص والأداء والإخراج في ساحة مزدهرة بالأعمال الدرامية والترفيهية. ورغم هذه الأسباب التي تدعو لعدم الكتابة في الموضوع.

فإنه كان ملحاً بشدة بعد أن وجدت أن الإنسان العربي مخير ما بين خيارين كليهما مر وهما بين المشاركة في عملية الضحك والبلع الكبرى التي يتسابق فيها الأحماء والبلع تعد الصحة وتمسكها، والانتظار في المنزل ومشاهدة كل أنواع الحلقات التلفزيونية.

وكان الاختيار هو الثاني، والكتابة فيه، فهناك عذر موجود طول الوقت إذا كان في الأمر شطط وهو أن التناول لا يزيد عن كونه نوعاً من تحاريف الضياع التي لا ينبغي أن يجازى عليها مؤمنٌ ولا في الدنيا ولا في الآخرة.. وإذا كان ما شاهدته في التلفزيون هو نوع من العقاب الذي لم أعاقب لمن لا يستحقون كذلك، فكما هو معروف أن الدنيا لا تستقر كثيراً على حال، وهي يوم لك ويوم عليك، ومن حق المجتمع أن يجتهد فله أجر إذا أخطأ، وأجران إذا أصاب، ومن قال لا أدري فقد أفنى..! أو هكذا جاءت الحكمة.

ومن البداية فإن ما يجري في التلفزيون المصري على سبيل المثال هذا الشهر على الأقل يعبر عن طاقات جبارة في التأليف والتمثيل والإنتاج والموسيقى، ولا يوجد في العالم الناطق بالعربية تلك الجيوش الجبارة الممتلئة بالموهبة مثل هذا الكم المتاح في مصر التي إذا كانت قد خسرت لأسباب ليس هنا مجال تناولها معركة السياسة والأخبار، فإنه لا يوجد ما يباريها في مجال المنوعات والدراما وأشكال التسلية.

وبعد متابعة عدد مما تقدمه بعض التلفزيونات العربية، الدرامية والكوميدية والتاريخية، وجدتها تصلح لكي تكون واحدة من وسائل العقاب في السجون، من كثرة ما فيها من ملل ويطء وسخف حينما تستحتم "النكتة". وحتى الآن، وربما في المستقبل القريب والبعيد أيضاً، فإن العالم العربي سوف يظل معتمداً على ما تقدمه القاهرة من فنون حيث تجتمع البنية الأساسية القادرة على

